برنامج تطوير
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية - الربع الرابع 2018م

أهم الملامح: ميزانية 2019م، نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018

الميزانية العامة لعام 2019

أصدرت وزارة المالية بيان الميزانية لعام 2019 بتاريخ 18 ديسمبر 2018، وفيما يلي أهم المؤشرات التي وردت بها:

- ارتفع إجمالي النفقات المقدرة إلى 1,106 مليار ريال سعودي في عام 2019 من 1,030 مليار ريال سعودي في عام 2018، ما يجعل هذه الميزانية أكبر ميزانية في تاريخ المملكة العربية السعودية.
- ارتفع إجمالي الإيرادات المقدرة إلى 975 مليار ريال سعودي في عام 2019 من 895 مليار ريال سعودي في العام 2018.
- من المتوقع أن يبلغ العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 4.6% لعام 2018 و4.2% لكل من عامي 2019 و2020.
- يستعرض البيان تقديرات وتطورات المالية العامة ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، وهي على النحو الآتي:

المؤشر	2018 ت	2019 م	2020 ق
الإيرادات (مليار ريال سعودي)	895	975	1,005
النفقات (مليار ريال سعودي)	1,030	1,106	1,143
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	%14.1	%6.4	%4.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.2	%2.6	%2.7
التضخم	%2.6	%2.3	%2.1
الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	%19.1	%21.7	%23.1

ملاحظة: ت = توقعات؛ م = ميزانية؛ ق = تقديرات

- تتبع الحكومة سياسة إنفاق توسعي في ميزانية العام المالي 2019م تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي والإسراع في تنفيذ مبادرات ومشروعات برامج الرؤية، وذلك مع توجه الحكومة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج رؤية المملكة 2030، ولمواصلة جهود الحكومة في تحقيق التوازن المالي بحلول العام 2023.

ميزانية 2018 - أهم الملامح

- تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض عجز الميزانية إلى 136 مليار ريال سعودي في عام 2018 من 238 مليار ريال سعودي في عام 2017.
- كما تشير التوقعات إلى زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة 29.4% على أساس سنوي ليصل إلى 895 مليار ريال سعودي في عام 2018.
- من المتوقع أن يشهد إجمالي المصروفات ارتفاعاً بنسبة 10.8% على أساس سنوي ليصل إلى 1,030 مليار ريال سعودي في عام 2018.

عجز الميزانية (مليار ريال سعودي)

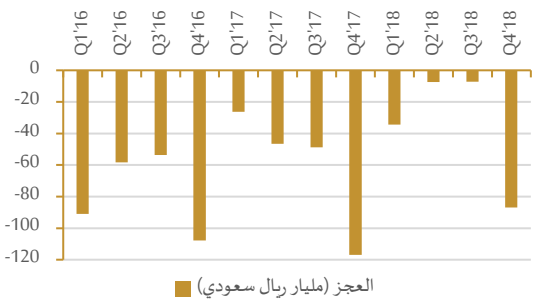

نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018*

- حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) نمواً بنسبة 2.2% على أساس سنوي في عام 2018، وهو أعلى معدل نمو يتحقق منذ عام 2016 (1.7% على أساس سنوي)، ويعتبر النمو المسجل تحول مقارنة بالانكماش الذي شهده النمو الاقتصادي في عام 2017 (0.7-% على أساس سنوي).
- جاء هذا التحول في نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالقطاع النفطي الذي شهد نمواً بنسبة 2.85% على أساس سنوي ليصل إلى 1,134.6 مليار ريال سعودي في عام 2018، كما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 2.05% على أساس سنوي ليصل إلى 1,476.3 مليار ريال سعودي في عام 2018.
- تشير التقديرات في بيان الميزانية العامة للدولة للعام 2019م إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي 2019م بنسبة 2.6% على أساس سنوي (والذي قد يتأثر نسبياً بتغير كمية الانتاج النفطي)، إلا أن النمو في العام 2019م سيكون مدفوعاً بالنمو المتصاعد والمتوقع في الناتج المحلي غير النفطي (والذي يعتبر المؤشر الرئيس لقياس النشاط الاقتصادي لأي اقتصاد)، ويعود ذلك إلى التوجه المتبع للسياسات والاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تعمل عليها الحكومة لدعم نمو الاقتصاد الكلي واستدامته في القطاع غير النفطي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي (%)

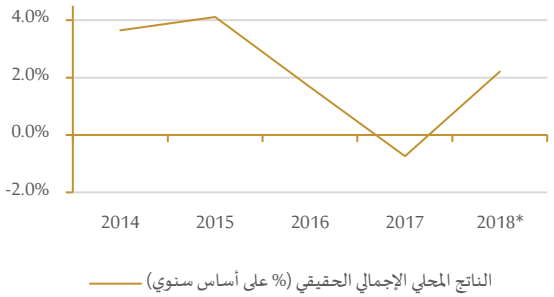

** استناداً إلى بيانات أولية*

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

ظلت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي مستقرة دون أي تغيير عند 1.8% في الربع الثالث من عام 2018.

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة)

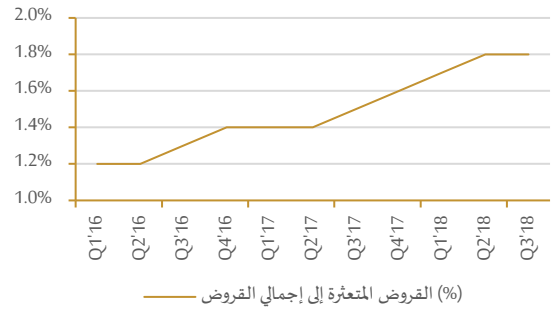

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفع اجمالي مبيعات نقاط البيع بنسبة 15.9% على أساس سنوي في عام 2018. اما على أساس شهري، ارتفعت المبيعات بنسبة 12.4% في ديسمبر 2018. بينما ارتفعت المبيعات على أساس سنوي بنسبة 10.4% الى 22.3 مليار ريال في ديسمبر 2018 مقارنة بـ 20.2 مليار ريال في ديسمبر 2017.

عمليات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)

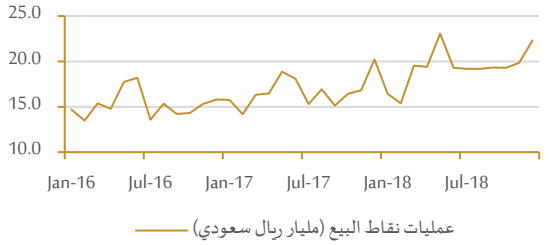

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الخاص بالمملكة العربية السعودية من 55.2 في شهر نوفمبر عام 2018 إلى 54.5 في شهر ديسمبر عام 2018 متأثراً بانخفاض النمو في الطلبات الجديدة والإنتاج فضلاً عن انخفاض طلبات التصدير الجديدة. غير أن المؤشر لايزال يشهد اتجاهاً توسعياً. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط، وفي المقابل، تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات في الربع الرابع من عام 2018 مقارنةً بالربعين السابقين على أساس ربع سنوي.

مؤشر مديري المشتريات

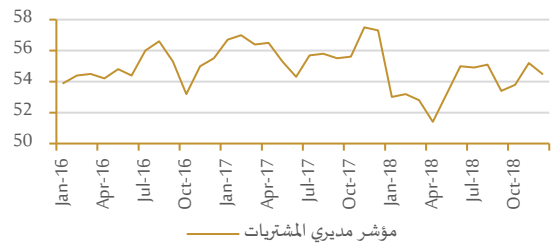

نمو الائتمان المصرفي (%)

حقق الائتمان المصرفي (للقطاع الخاص والقطاع العام) نمواً بنسبة 2.8% على أساس سنوي في شهر ديسمبر عام 2018، وهو أعلى معدل نمو يتحقق خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأخيرة، وشهد ائتمان القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي في شهر ديسمبر. كما ارتفع ائتمان القطاع العام بنسبة 0.9% على أساس سنوي في شهر ديسمبر.

نمو الإئتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل الخاص)

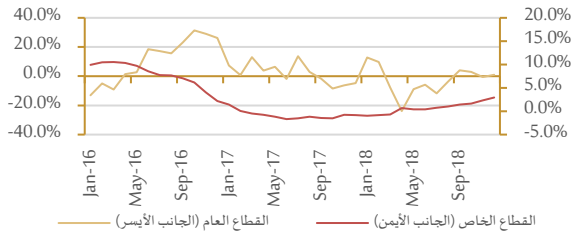

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.5% على أساس سنوي في عام 2018، حيث ارتفع المؤشر الى 2.2% على أساس سنوي في شهر ديسمبر عام 2018 (أحدث إصدار للبيانات) مدفوعاً بزيادة 12.0% في تكاليف النقل وزيادة 7.1% في أسعار المواد الغذائية والمشروبات. كما تشير تقديرات وزارة المالية في بيان الميزانية 2019 الى أنه من المتوقع أن تصل نسبة التضخم إلى 2.3% و2.1% في عامي 2019 و2020 على الترتيب.

مؤشر أسعار المستهلك

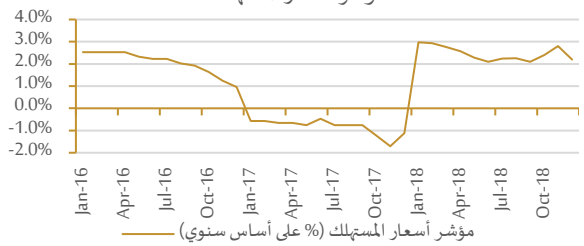

أسعار الفائدة

رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي معدل إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.00% و2.50% على الترتيب في ديسمبر 2018. ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة

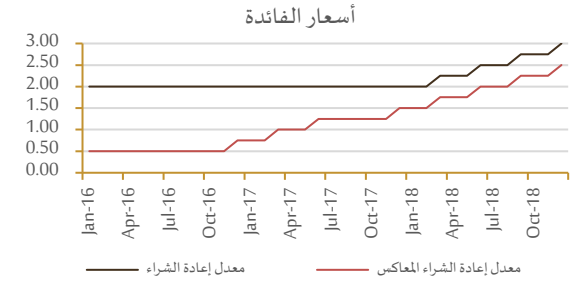

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع نمو المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 2.8% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2018. وقابلت الزيادة البالغة 3.9% على أساس سنوي المحققة في المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 2.0% في الودائع الزمنية الادخارية على أساس سنوي.

وارتفعت الودائع المصرفية بنسبة 2.6% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2018.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

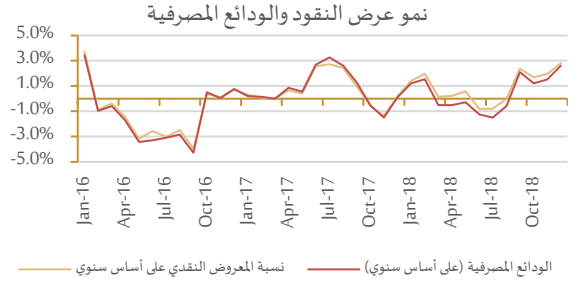

نظرة على اداء السوق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تداول)

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) عام 2018 ضمن أفضل خمس دول أداءً بين مؤشرات الأسواق العالمية، حيث حقق ارتفاعاً بنسبة 8.3% في عام 2018. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بشكل ملحوظ في العامين الماضيين بنسبة 10.5%.

القيمة السوقية للأسهم

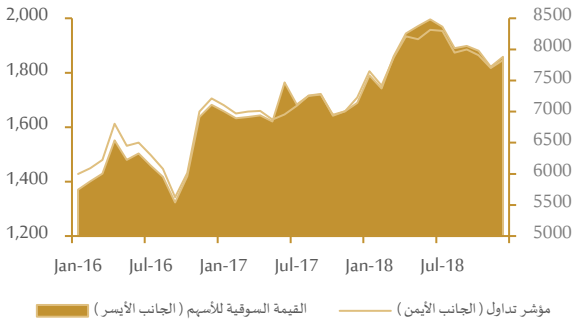

ملكية المستثمرين الأجانب

شهدت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية انخفاضاً في الربع الرابع من عام 2018 من 5.04% في سبتمبر 2018 إلى4.67% في ديسمبر 2018. إلا أنها عاودت الارتفاع بوتيرة سريعة منذ بداية العام الحالي وسيتم عرض ذلك بالتفصيل في التقرير القادم.

(%) ملكية المستثمرين الأجانب

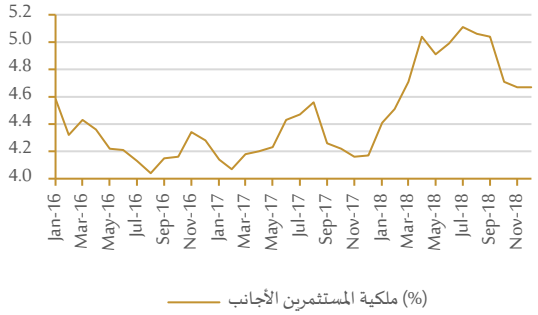

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الرابع من عام 2018، إلى متوسط بلغت نسبته 27.43% مقارنة ب 26.37% في الربع الثالث

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

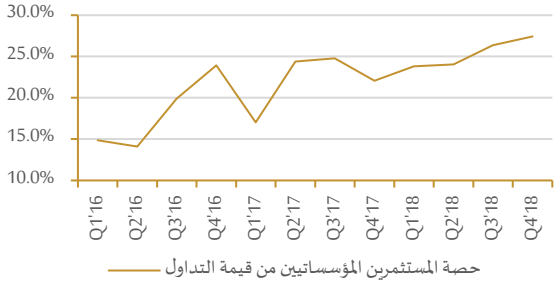

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

ارتفعت نسبة القيمة السوقية لأكبر 10 شركات مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) إلى 62.2% بحلول نهاية شهر ديسمبر 2018، مقارنةً بنسبة 61.2% التي سُجلت في نهاية سبتمبر 2018.

(%) القيمة السوقية لأكبر 10 شركات

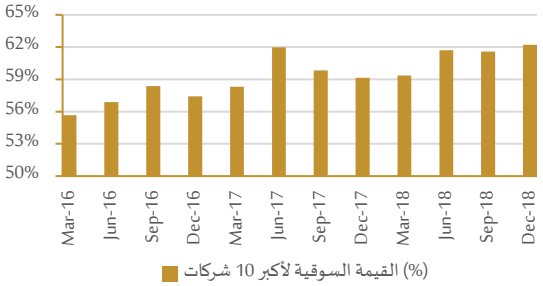

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 16.8% في الربع الثالث من عام 2018 17.6% في الربع الرابع من عام 2018. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 5% على أساس ربع سنوي إلى 454 مليار في الربع الرابع من عام 2018. ومنذ بداية العام حتى تاريخه، ارتفعت الأصول المدارة بنسبة 16.2%.

الأصول المدارة (%) من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

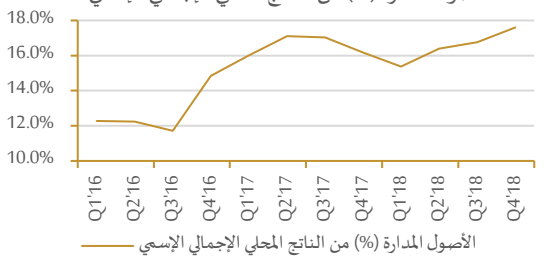

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

نمو في نظام مدى للدفع عبر أجهزة نقاط البيع

شهد حجم العمليات في نظام مدى للدفع عبر أجهزة نقاط البيع نمواً كبيراً في عام 2018، حيث ارتفع بنسبة 46% على أساس سنوي ليصل إلى أكثر من مليار عملية مقارنة بـ708 مليون عملية في عام 2017، وجاء هذا النمو مدفوعاً بخدمة مدى أثير التي كان لها الفضل الأكبر في تحفيز العملاء لتنفيذ عمليات الدفع الالكتروني من خلال أجهزة نقاط البيع وذلك لدورها الكبير في تحسين تجربة العملاء من خلال تسريع عمليات الدفع للمبالغ منخفضة القيمة إضافةً إلى دور الخدمة في تمهيد بيئة المدفوعات بالمملكة من خلال الأجهزة الذكية،حيث أكد معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د. احمد الخليفي عضو لجنة برنامج تطويرالقطاع المالي ان ذلك يأتي ضمن مبادرة "التوجه نحو مجتمع غير نقدي" إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي.

إغلاق إصدار (10-2018) في إطار برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي

أعلنت وزارة المالية اختتام إصدار (10-2018) في إطار برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي. ولقد بلغ حجم الإصدار 3.25 مليار ريال سعودي مقسمة على ثلاث شرائح: 2.33 مليار ريال سعودي و0.36 مليار ريال سعودي و0.56 مليار ريال سعودي مستحقة في الأعوام 2023م و2025م و2028م على التوالي.

إعلان عن صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية باعتماد قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة

أصدرت هيئة السوق المالية قراراً لاعتماد ونشر قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. وتُحدد هذه القواعد المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك اشتراط تسجيل شركات التدقيق والمحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الهيئة، وتحديد المتطلبات، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل.

مؤسسة النقد تصدر قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد الترخيص والرقابة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين في المملكة العربية السعودية. وأُعدت هذه القواعد لتُبيّن وتُفسّر تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية على الفروع الأجنبية، التي سيتم الترخيص لها بالعمل في المملكة.

موديز تصدر تحديث للتقرير الائتماني للمملكة العربية السعودية، (تصنيف A1 ونظرة مستقبلية مستقرة) وترفع توقعات معدلات نمو الاقتصاد السعودي

أصدرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تحديثاً للتقرير الائتماني للمملكة العربية السعودية، (تصنيف A1 ونظرة مستقبلية مستقرة) كما رفعت الوكالة أيضاً توقعاتها بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي من 1.5% إلى2.7% لعام 2019. ولقد جاء هذا التعديل في التوقعات نظراً لتوقع الوكالة ارتفاع معدلات الإنتاج النفطي إلى جانب التطورات التي يشهدها القطاع غير النفطي لدعم الاقتصاد السعودي. وعلاوة على ذلك خفضت موديز توقعاتها بشأن العجز الحكومي لعام 2019 من 5.2% في توقعاتها السابقة إلى 3.6% للفترة ذاتها. كما أشادت الوكالة بالإدارة المالية للمملكة وأشارت إلى أن برنامج الإصلاح الحكومي، بما في ذلك خطط تحقيق التوازن في الميزانية المالية بحلول عام 2023، من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق تصنيفات أعلى.

هيئة السوق المالية تفتح باب التقدم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الثانية

دعت هيئة السوق المالية التقدم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الثانية. وقد استلمت الهيئة في الدفعة الأولى عدد من الطلبات لتجربة التقنية المالية، وأصدرت موافقتها على إصدار أول تصريحين لتجربة التقنية المالية لتقديم خدمات تمويل الملكية الجماعية. كما ذكر معالي الاستاذ محمد القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية وعضو لجنة برنامج تطوير القطاع المالي أن فتح باب التقديم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية يدفع المنافسة لتقديم الخدمات المتعلقة بالسوق المالية بطرق مبتكرة تتواكب مع تطلعات المشاركين فيها و تلعب دوراً هاماً في تمويل رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد قنوات جديدة للتمويل تستهدف قطاعات مختلفة و تسهم من ناحية أخرى في تنويع المنتجات الاستثمارية و إيجاد قنوات استثمارية جديدة كجزء من مبادرة "فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة" ضمن استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي.

إعلان من هيئة السوق المالية عن اعتماد تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية

أعلنت هيئة السوق المالية عن اعتماد تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية. وتهدف التعديلات إلى التمكين الإلكتروني لعملية فتح الحسابات الاستثمارية، وتيسير إجراءات فتح وتشغيل الحسابات الاستثمارية. ويعد هذا التعديل إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي من أجل "التمكين الرقمي لعملية فتح حساب الاستثمار".

في مبادرة تستهدف تحسين دورة النقد بالمملكة مؤسسة النقد العربي السعودي تدشن النموذج التشغيلي لمراكز النقد الموحدة

دشنت مؤسسة النقد العربي السعودي النموذج التشغيلي لمراكز النقد الموحدة لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وبرنامج تطوير القطاع المالي. ويركز برنامج مراكز النقد الموحدة Multi bank Cash Center-MBCC على دمج مراكز النقد التابعة للمؤسسة والبنوك المحلية في مراكز موحدة، تقدم الخدمة لجميع البنوك المحلية وقطاع التجزئة، بمعايير جودة عالية، وبتقنية آلية متقدمة تواكب التطورات الحديثة في هذا المجال.

مؤسسة النقد تطلق برنامج دبلوم متقدم للكوادر الوطنية العاملة في قطاع التأمين

أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي برنامج دبلوم التأمين المتقدم ACII بالتعاون مع المعهد المالي بمدينة الرياض. ويهدف البرنامج- الذي يمتد لفترة سنتين ونصف وينفذ على مرحلتين- إلى رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في الإدارات الفنية بقطاع التأمين من خلال منحهم الفرصة للحصول على شهادات مهنية في مجال التأمين. وبحسب بيان مؤسسة النقد فقد بلغ إجمالي عدد المرشحين من قبل شركات التأمين 60 مرشحاً ومرشحة.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	18%	يقاس بشكل سنوي	28%
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	74%	75%	80%
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	2.1%	2.49%	2.9%
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	0	يقاس في 2020	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	2%	3.94%	5%
قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات حقوق الملكية الخاصة/رأس المال الجريء، مليار ريال سعودي	-	يقاس في نهاية عام 2019	23
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33	يقاس بشكل سنوي	40
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	(الصحي) 38% (المركبات) 45%	يقاس بشكل سنوي يقاس بشكل سنوي	(الصحي) 45% (المركبات) 75%
الرهون العقارية المستحقة، مليار ريال سعودي	290	297	502
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12%	16.46%	>=22%
نسبة التركز في السوق لأكبر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)	57%	61.6%	55%
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	18%	19.6%	>=20%
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	4%	4.99%	>=15%
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	34%	36.4%	>=40%
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	0%	يقاس في نهاية عام 2019	10%
الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	46%	42.6%	>=45%
إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	-	400
عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار، رقم كامل	4	-	9
نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم (%)	19%	-	29%
نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	-	-	10%
نسبة الادخار للأسر من الدخل المتاح (%)	6.2%	-	7.5%

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج اهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، وروبيترز ايكون.

*المؤشرات تعكس قياس الأداء كما هو في التقارير المعتمدة.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP

برنامج تطوير
القطاع المالي

رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA